



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединённых Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأمم المتحدة
للأغذية والزراعة



لجنة مصايد الأسماك

الدورة الثالثة والثلاثون

روما، 9-13 يوليو/تموز 2018

برنامج عمل منظمة الأغذية والزراعة في مجالي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية
ضمن الإطار الاستراتيجي للمنظمة

موجز

تقدم هذه الوثيقة لمحةً عامة عن إنجازات منظمة الأغذية والزراعة في مجالي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في فترة السنتين 2016-2017 ومنظورًا عن عمل المنظمة في قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية خلال الفترة 2018-2019، في سياق الإطار الاستراتيجي. وبالإضافة إلى ذلك، يتم عرض التطورات والاتجاهات العالمية التي يحتمل أن تؤثر في عمل المنظمة في مجالي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في سياق الإطار الاستراتيجي والخطة المتوسطة الأجل للفترة 2018-2021.

الإجراءات المقترحة اتخاذها من جانب اللجنة

إن اللجنة مدعوة إلى:

- ◀ الترحيب بإنجازات المنظمة في مجالي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية ضمن الإطار الاستراتيجي للمنظمة؛
- ◀ ملاحظة التطورات والاتجاهات العالمية والقطاعية المحددة؛
- ◀ الترحيب بالأولويات الرئيسية لعمل المنظمة في مجالي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية؛
- ◀ التوصية بتدابير لتعزيز عملية جمع وتحليل ونشر البيانات المتصلة بمصايد الأسماك في المنظمة من أجل الصون الفعال للموارد المائية واستخدامها على نحو مستدام.

أولاً - مقدمة



mw903

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة؛
وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة.
ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة: www.fao.org

1- وافق مؤتمر المنظمة في دورته الأربعين في يوليو/تموز 2017 المنعقدة في روما على الإطار الاستراتيجي المراجع للمنظمة، وخطتها المتوسطة الأجل للفترة 2018-2021، وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2018-2019. وأعرب المؤتمر عن تقديره لمواءمة الأهداف الاستراتيجية للمنظمة بشكل وثيق مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

2- ووضعت الإطار الاستراتيجي المراجع عن طريق عملية تفكير استراتيجي تشاورية خلال عام 2016، مع الأخذ بعين الاعتبار الدعم القوي والمتسق الذي أعربت عنه الأجهزة الرئاسية في المنظمة لضمان استمرارية التوجه الاستراتيجي للمنظمة. وتضمنت هذه العملية تحديد الاتجاهات العالمية التي من المتوقع أن تشكل إطاراً للتنمية الزراعية على مدى الأجل المتوسط، والاتجاهات القطاعية (بما في ذلك مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية) والإقليمية الناشئة عن الاستعراضات الاستراتيجية الإقليمية، ومداولات المؤتمرات الإقليمية واللجان الفنية للمنظمة، والتحديات الرئيسية النابعة من هذه الاتجاهات والتي من المتوقع أن تواجهها البلدان والأطراف الفاعلة في مجال التنمية في قطاعي الأغذية والزراعة (بما في ذلك مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية) في السنوات المقبلة؛ وتحليل المستجدات العالمية الأساسية التي تحدّد السياق العام الذي تعمل في إطاره المنظمة؛ وتأثيرات هذه التحديات والتطورات على الأهداف الاستراتيجية للمنظمة، في سياق خصائص المنظمة الرئيسية ووظائفها الأساسية. كما أخذت عملية المراجعة بعين الاعتبار التطورات العالمية الرئيسية التي حدثت في الفترة 2015-2016، والأهم من ذلك اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ودخول اتفاق باريس بشأن تغيير المناخ حيز التنفيذ.

3- وقد وفر الإطار الاستراتيجي المراجع الأساس لصقل الإطار المفاهيمي ونظرية التغيير للأهداف الاستراتيجية الخمسة لمنظمة الأغذية والزراعة في سياق رؤية المنظمة وخصائصها ووظائفها الأساسية. وتحدد الخطة المتوسطة الأجل إطار البرامج والموارد اللازمة لتخطيط النتائج وتنفيذها ورصدها من خلال المؤشرات والغايات، بما في ذلك مساهمة عمل المنظمة في تحقيق 39 مقصداً من مقاصد أهداف التنمية المستدامة. ويقدم الملحق 1 على شبكة الويب لمحّة عامة عن البرامج الاستراتيجية للمنظمة بما في ذلك المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة.

4- وفي هذا السياق، توفر هذه الوثيقة أولاً لمحّة موجزة عن إنجازات المنظمة في مجالي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في فترة السنتين 2016-2017. ثم تعرض أهم التطورات العالمية والتطورات والاتجاهات الخاصة بالقطاعات، التي ستؤثر على عمل المنظمة المستقبلي في مجالي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. ويشير القسم الأخير إلى المجالات ذات الأولوية لعمل المنظمة في مجالي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية خلال الفترة 2018-2019 وما بعدها.

ثانياً - إنجازات عمل المنظمة في مجالي مصايد الأسماك

وتربية الأحياء المائية في الفترة 2016-2017

5- توجه برامج المنظمة الاستراتيجية أعمالها الفنية لمعالجة الأولويات المعقدة، والمشاركة والمتعددة التخصصات، بما في ذلك دعم البلدان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فالبرامج الاستراتيجية تدمج عمل المنظمة المنبثق من الأنشطة العالمية/المعيارية إلى المبادرات الإقليمية والبرامج الوطنية، وتسمح بتحديد أصحاب المصلحة المعنيين لتيسير العمل والتنسيق بين القطاعات

وفي ما بين أصحاب المصلحة المتعددين. ويصف هذا القسم الإنجازات الرئيسية للمنظمة في قطاعي مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية خلال الفترة 2016-2017، ضمن سياق البرامج الاستراتيجية، وردًا على الطلبات الواردة من الأجهزة الدستورية والأعضاء الأفراد.

6- وسيظل دعم الإدارة المستدامة للموارد المائية الحية والموازنة بين استخدامها وصونها بطريقة مسؤولة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية أهم مجالات العمل ذات الأولوية للمنظمة. وقد انعكس هذا الدعم خلال فترة السنتين الأخيرة في عمل معياري وميداني كبير، بالتعاون مع البرامج الاستراتيجية للمنظمة، والبلدان الأعضاء والوكالات الشريكة، مدعومًا بتعبئة كبيرة للموارد ووضع نصوص مشتركة حول عدد من المجالات الرئيسية:

النمو الأزرق

7- لقد استمرت مبادرة النمو الأزرق باكتساب الاعتراف باعتبارها وسيلة فعالة جدًا في إطار عمل المنظمة في مجالي مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية دعمًا لتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي والحد من الفقر والإدارة المستدامة للموارد المائية الحية. ويتم الاعتراف بشكل متزايد بنتائج مبادرة النمو الأزرق بفضل مشاركة المنظمة في أكثر من 30 اجتماعًا وحدثًا للاقتصاد الأزرق/النمو الأزرق في عامي 2016 و2017. وتوفر مبادرة النمو الأزرق اليوم الدعم لأكثر من 20 بلدًا في مختلف تدخلات النمو الأزرق، بما في ذلك 40 مليون دولار أمريكي وحدها في تنفيذ الحزمة الأفريقية، ومبلغ آخر يقدر بـ 10 ملايين دولار أمريكي في السنتين الأخيرتين في أقاليم أخرى من خلال التمويل من خارج الميزانية. وتضم التدخلات حوارات وعملاً فنيًا لدعم الانتقال إلى النمو الأزرق في أفريقيا، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وتسهيل الوصول إلى الآليات المالية في أفريقيا والبحر الكاريبي، والخدمات الاستشارية الفنية المتخصصة (مثل الاستزراع المائي). وتشكل مبادرة النمو الأزرق أيضًا وسيلة لتنفيذ المكون البحري/مكون مصائد الأسماك في برنامج العمل العالمي بشأن الأمن الغذائي والتغذية في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

8- وبدعم من الموارد المالية والبشرية من البرنامج الاستراتيجي 2 وفي إطار مبادرة النمو الأزرق في آسيا والمحيط الهادئ، جرى تدريب الممارسين في إندونيسيا وبنغلاديش وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والفلبين وفييت نام وميانمار على الزراعة المائية النباتية التكاملية والابتكارية. ويتم الإقرار بشكل محدد بهذه الزراعة في الرؤية المشتركة للمنظمة حول استدامة الأغذية والزراعة. كذلك، دعم البرنامج الاستراتيجي 2 التنفيذ المباشر لممارسات الزراعة المائية النباتية المتكاملة والابتكارية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (دمج تربية الأحياء المائية/الأرز من خلال المدارس الحقلية للمزارعين)، وفي فييت نام (ممارسات الأرز/الأسماك وتربية الأريبان من خلال المدارس الحقلية للمزارعين، والتربية المتكاملة للأريبان/المنغروف) وفي ميانمار (أنشطة تنمية قدرات الأرز/الأسماك من خلال التعاون في ما بين بلدان الجنوب بالعمل مع البرنامج الاستراتيجي 3 والشركاء الإقليميين).

9- ويقترن الاستزراع المائي بنظام مغلق لتربية الأحياء المائية/الزراعة حيث تُروى الخضار، والأعشاب والفاكهة بالمياه ذاتها المستخدمة لتربية الأسماك. وتنفذ المنظمة أيضًا عروضًا لنظم الاستزراع المائي وتدريب المدربين في أنتيغوا وباربودا وبربادوس وجزر البهاما وسانت كيتس ونيفس، حيث ستبدأ أنشطة جديدة أيضًا في سانت لوسيا وغرينادا، في إطار مبادرة النمو الأزرق في البحر الكاريبي.

10- وخلال مؤتمر الأطراف الثاني والعشرين في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الذي عُقد في مراكش، المغرب، أعلن كلٌّ من منظمة الأغذية والزراعة، والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي حزمة المساعدات لاقتصادات البلدان الأفريقية المطلّة على المحيطات في مواجهة تعوُّر المناخ. وتشكل الحزمة أيضًا جهودًا لتنسيق المساعدة الفنية المتوائمة مع النمو الأزرق وتعبئة الموارد بقيمة 3.5 مليارات دولار أمريكي للبلدان المشاركة. وقد حُدِّد أحد عشر بلدًا كبلدان ذات أولوية لدعم الانتقال من ممارسة الأعمال كالعادة إلى اقتصاد أزرق على مدى السنوات الثلاثة المقبلة من خلال وضع حافظة استثمارات في مشاريع تتفق مع مفاهيم وإجراءات النمو الأزرق.

11- وقد تعاونت المنظمة مع حكومة كابو فيردي لعقد مؤتمر دولي للنمو الأزرق لمدة 3 أيام جمع بين 150 مشاركًا من 30 وفدًا، لا سيما من البلدان الأفريقية الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية ومنظمات دولية بما في ذلك وفودًا وزارية من ستة من البلدان المشاركة: ساو تومي وبرنسيبي وغرينادا وغينيا وغينيا بيساو وكابو فيردي ومدغشقر. ولاحظ المندوبون أن فهمهم للنمو الأزرق وقدرتهم على التنمية قد تحسَّن، وكانوا أكثر ثقة في إدراج النمو الأزرق إلى خططهم الإنمائية. وطلب أكثر من 5 بلدان دعم المنظمة في تنمية برامج النمو الأزرق أو الارتقاء بها بعد المؤتمر.

مساهمة تربية الأحياء المائية في الأمن الغذائي

12- تعيد الاتجاهات المشار إليها في تقرير حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم لعامي 2016¹ و2018² التأكيد على الدور الأساسي الذي تقوم به مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية كمصدر للأغذية والتغذية والدخل وسبل العيش لعدد كبير من الناس في مختلف أنحاء العالم. ومنذ عام 1961، تضاعف متوسط الزيادة السنوية في الاستهلاك العالمي للأسماك (3.2 في المائة) مرتين أكثر من النمو السكاني، وتجاوز النمو في استهلاك اللحوم المتأتية من كل الحيوانات الأرضية مجتمعة.

13- وترتبط هذه الزيادة في الاستهلاك العالمي للأسماك ارتباطًا مباشرًا بالزيادة الحادة في تنمية تربية الأحياء المائية. وما زال هذا القطاع ينمو بوتيرة أسرع من القطاعات الرئيسية الأخرى لإنتاج الأغذية، رغم أنه لم يعد يشهد معدلات النمو التي عرفها في الثمانينات والتسعينات. وقد بلغ متوسط النمو السنوي خلال الفترة 2000-2016 نسبة 5.8 في المائة على الصعيد العالمي، حيث تحقّق نمو مزدوج الرقم في عدد صغير من البلدان الفردية، وبخاصة في أفريقيا. وفي عام 2014، وللمرة الأولى، تعلّب إنتاج تربية الأحياء المائية للاستهلاك البشري على إنتاج مصايد الأسماك الداخلية؛ وكانت تربية الأحياء المائية في عام 2016 مسؤولة عن 53 في المائة من إنتاج الأسماك المخصصة للأغذية.

¹ منظمة الأغذية والزراعة 2016. تقرير حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم. روما، إيطاليا.

² منظمة الأغذية والزراعة 2018. تقرير حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم. روما، إيطاليا.

خطة التنمية لعام 2030 والهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة

14- شكّل مؤتمر المحيطات للأمم المتحدة الذي انعقد في يونيو/حزيران 2017 تطوراً كبيراً لتحفيز العمل العالمي المستهدف باتجاه تحقيق الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة بشأن حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة. وتمثل المنظمة الوكالة الراعية لأربعة من بين المؤشرات العشرة للهدف 14 (14-4-1، 14-6-1، 14-7-1 و14-ب-1). وفي أبريل/نيسان 2018، صادق فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة على إعادة تصنيف المؤشر 14-6-1 (تنفيذ الصكوك الدولية الهادفة إلى مكافحة الصيد غير القانوني، دون إبلاغ ودون تنظيم) والمؤشر 14-ب-1 (التقدم الذي تحرز به البلدان في درجة تطبيق الأطر التي تقرّ بحقوق نفاذ مصايد الأسماك الصغيرة النطاق ويحميها) ضمن المستوى الثاني، كما طلبه الاجتماع الثاني والثلاثين للجنة مصايد الأسماك. وهذا يعني أن ثلاثة من المؤشرات الأربعة للهدف 14 التي هي تحت وصاية المنظمة هي مؤشرات من المستويين الأول أو الثاني.³ وسيكون من المهم أيضاً أن تنظر مصايد الأسماك في إمكانية مساهمتها في أهداف أخرى هامة من بين أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الهدف 2 بشأن القضاء على الجوع.

الصيد غير القانوني، دون إبلاغ ودون تنظيم

15- دخل اتفاق المنظمة بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء حيّز التنفيذ في يونيو/حزيران 2016، ووفّر إطاراً لمنع الصيد غير القانوني، دون إبلاغ ودون تنظيم، وردعه والقضاء عليه، ووضع المعايير الدولية الدنيا التي يجب أن تطبقها دول الميناء عند دخول الموانئ واستخدامها من جانب سفن الصيد الأجنبية. ووقع 53 طرفاً حتى تاريخه هذا الاتفاق، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي. وقد عُقد الاجتماع الأول للأطراف في أوسلو، النرويج في مايو/أيار 2017. وبدعم من البرنامج الاستراتيجيين 2 و4، يتوافر الآن البرنامج الشامل ومتعدد أصحاب المصلحة لبناء القدرات يمتد على 5 سنوات ويهدف إلى تيسير تنفيذ الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء والصكوك الدولية والآليات الإقليمية المكتملة له.

16- وأطلقت النسخة الأولى من نظام المعلومات الخاص بالسجل العالمي لسفن الصيد وسفن النقل المبردة وسفن الترمين (السجل العالمي) في أبريل/نيسان 2017 بوصفه مصدراً إلكترونياً، وشفافاً وموثوقاً للمعلومات القابلة للتتبع، من أجل مساعدة السلطات المعنية بالصيد والسلطات البحرية حول قضايا مثل تسجيل السفن، وتوفير رخصة صيد، وإجازات التفتيش و/أو الدخول.

17- وفي إطار تطور معياري ثالث لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، صادقت البلدان على الخطوط التوجيهية الطوعية لخطط توثيق المصيد في يونيو/حزيران 2017. وتشكل هذه الخطوط التوجيهية الوثيقة السياسية الدولية الأولى التي تقدّم المساعدة للدول والمنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، والمنظمات الإقليمية للتكامل الاقتصادي ومنظمات حكومية دولية أخرى عند وضع أو تنفيذ أو تنسيق خطط توثيق المصيد. وسوف تؤدي هذه الخطوط التوجيهية دوراً أساسياً في تنفيذ الصكوك الأخرى ضد الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

³ مؤشرات المستوى الأول هي المؤشرات التي تتوفر بشأنها منهجية ومعايير محددة، كما أن البلدان تنتج البيانات بشكل منتظم؛ أما مؤشرات المستوى الثاني فتتوفر لها منهجية ومعايير محددة ولكن لا تقوم البلدان بإنتاج البيانات المتصلة بها بصورة منتظمة.

الإعانات لمصايد الأسماك وقضايا التجارة

18- في عام 2016، وضعت منظمة الأغذية والزراعة مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بياناً مشتركاً روجت له على نطاق واسع بعنوان "تنظيم الإعانات المقدمة إلى قطاع مصايد الأسماك يجب أن يكون جزءاً لا يتجزأ من تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030" خلال الدورة الرابعة عشرة للأونكتاد. وشدد البيان على ضرورة معالجة الإعانات الضارة لمصايد الأسماك كما حدّتها ولاية منظمة التجارة العالمية والمقصد 14-6 من أهداف التنمية المستدامة. وقد صادق أكثر من 90 بلداً منذ ذلك الحين على البيان، كما أطلقت المنظمة بالتعاون مع الأونكتاد عدة أحداث مشتركة لدعم البلدان في إرساء قاعدة متينة للموضوع الذي يساهم في مناقشات منظمة التجارة العالمية باتجاه تنظيم إعانات مصايد الأسماك. ولطالما دعمت المنظمة الجهود الدولية لتحقيق المقصد 14-6 من أهداف التنمية المستدامة، تواصل العمل مع الشركاء لتوفير الخبرة الفنية، وبناء القدرات، والتوصل إلى توافق سياسي وتعميق فهم الجوانب المتصلة بتجارة الأسماك في الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة.

19- ومع مراعاة الحجم الملحوظ للأسماك والمنتجات السمكية التي يتم تداولها دولياً، فضلاً عن التعريف الجمركية المنخفضة المفروضة بشكل عام على الاستيراد والخطر الكامن في التعامل مع منتج قابل للتلف، تواجه العديد من البلدان الحواجز التجارية التي تعترض وصولها إلى الأسواق الأجنبية. وللتوصل إلى فهم أفضل للحواجز التجارية المحتملة والحد من آثارها، واصلت المنظمة تشجيع النقاش بشأن قضايا الوصول إلى الأسواق خلال دورات اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك، وسوف تبدأ بتوفير المزيد من المعلومات التفصيلية في النظام الحاسوبي لمعلومات تسويق الأسماك (GLOBEFISH) على الموقع الإلكتروني حول قضايا الوصول إلى الأسواق، بما في ذلك التدابير غير التعريفية.

الاستدامة الاجتماعية

20- تم تعزيز العمل بشأن العمالة وظروف العمل في قطاعي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية على وجه الخصوص خلال فترة السنتين، مع دعم خاص من البرنامج الاستراتيجي 3. وبمناسبة اليوم العالمي لمصايد الأسماك في نوفمبر/تشرين الثاني 2016، ندّد كل من الكرسي الرسولي، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، وممثلين صناعة الأسماك وتقابات الصيد غير القانوني والعمل الجبري في مصايد الأسماك، وحثوا على الالتزام الجماعي لمنع انتهاكات حقوق الإنسان في سلاسل الإمداد في مصايد الأسماك. وفي عام 2017، ناقشت اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك التابعة للجنة مصايد الأسماك قضايا الاستدامة الاجتماعية، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان وحقوق العمل في سلاسل القيمة الخاصة بالأغذية البحرية وتدابيرها على التجارة، وحثّت المنظمة على تعزيز برنامج عملها ومساعدتها الفنية في هذه المجالات. وفي عامي 2016 و2017، واصلت المنظمة تيسير حوار فيغو بشأن العمل اللائق في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، وهو منتدى متعدد أصحاب المصلحة يعقد في فيغو، إسبانيا منذ عام 2014.

⁴ حظر أشكال الإعانات المقدمة لمصايد الأسماك التي تسهم في الإفراط في طاقة الصيد وفي الصيد المفرط للأسماك، وإلغاء الإعانات التي تساهم في الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم بحلول عام 2020.

معدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملّة والتلوث البحري

21- في فبراير/شباط 2018، اتفقت بلدان المنظمة على مجموعة من مشاريع الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن وسم معدّات الصيد، ممّا شكل خطوة عملاقة نحو التوصل إلى البحار النظيفة والملاحة الأكثر أمانًا، بغية التصديق عليها من قبل لجنة مصايد الأسماك في عام 2018. وتخلّف معدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملّة والتلوث البحري آثارًا ضارة جدًّا على الأسماك والكائنات البحرية الأخرى. وسوف تسمح الخطوط التوجيهية للسلطات برصد كيفية استخدام معدات الصيد وتحديد الطرف الذي يستخدمها، وتعتبر بمثابة أداة فعالة لتحقيق إدارة أفضل لمصايد الأسماك. وتقوم المنظمة حاليًا بإعداد مفهوم لتطوير البرنامج الشامل لتعزيز وتطبيق الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك الصغيرة النطاق لمنع معدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملّة والتلوث البحري، والحدّ منها والقضاء عليها.

22- وتساهم معدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملّة بنسبة تصل إلى عشرة في المائة من الثمانية ملايين طنّ من النفايات البلاستيكية التي ينتهي بها المطاف في محيطاتنا كل عام، في حين يساهم "الحطام البحري الآخر" بنسبة عشرة في المائة إضافية. وبالإشارة إلى الضرورة الملحة لتقليص التلوث البحري بشكل كبير، بما في ذلك التلوث البلاستيكي، واصلت المنظمة التحقيق في الآثار المحتملة لدقائق اللدائن على صحة الإنسان من خلال تناول الأسماك والمنتجات السمكية. كما أن لجنة الدستور الغذائي المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية والملوثات هي في طور تحديد البوليمرات الخاصة بسميتها البشرية، في حين أن المنظمة تتابع إجراء الدراسات بشأن تقييم الأخطار الناجمة عن السميّة المحتملة للمواد البلاستيكية المجهريّة في الأغذية البحرية، من خلال العمل مع الشركاء مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنظمة البحرية الدولية، وفريق الخبراء المشترك المعني بالحيوانات العلمية لحماية البيئة البحرية واتفاقية لندن.

الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك الصغيرة النطاق

23- لقد أحرز تقدّم في تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك الصغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر من خلال البرنامج الشامل لتعزيز وتطبيق الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك الصغيرة النطاق (الخطوط التوجيهية)، بدعم من البرنامج الاستراتيجي 1. وقد أُجري عدد من الدراسات التي تنظر في الممارسات الجيدة لتنفيذ هذه الخطوط التوجيهية في أجزاء مختلفة من العالم في ما يتعلق بالمجالات المواضيعية المختلفة في هذه الخطوط التوجيهية. ويجري إعداد تقرير عام 2012 بشأن الحصاد الخفي: المساهمة العالمية للمصايد الطبيعية، مع التركيز على الخطوط التوجيهية. وتماشياً مع توصيات لجنة مصايد الأسماك لعام 2016، تستمر المناقشات بشأن اقتراح وضع الإطار الاستراتيجي العالمي للخطوط التوجيهية لمصايد الأسماك الصغيرة النطاق كآلية مكتملة للبرنامج الشامل لتعزيز وتطبيق الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك الصغيرة النطاق.

المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية

24- في عام 2017، قام برنامج المحيطات الذي يدعمه مرفق البيئة العالمية وتوجهه المنظمة بشأن الإدارة العالمية لمصايد الأسماك المستدامة وحفظ التنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية باستكمال ونشر استعراض وتحليل أكثر من 19 صكاً دولياً و8 اتفاقيات إقليمية تتناول التنوع البيولوجي والصيد المستدام في أعماق البحار في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية. واقترب الاستعراض ببرنامج تدريب يتضمن دليلاً تدريجياً لمساعدة البلدان، عند الاقتضاء، في دمج التزاماتها الدولية على نحو أفضل في القوانين والسياسات الوطنية. وقد أعقب هذا الاستعراض تقرير المنظمة لعام 2016 بشأن العمليات والممارسات الخاصة بالإنظيم الإيكولوجية البحرية الهشة، بوصفها نواتج موحدة للقرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة 105/61.

25- ولطالما كانت الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك، ولا سيما المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، أساسية في دعم وتنفيذ إدارة الموارد المشتركة لمصايد الأسماك. وهي توفر بشكل متزايد خدمات أساسية في مجال بناء القدرات وتعزيز المعارف العلمية الإقليمية والعالمية دعماً لتطوير وإدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. كما أن شبكة أمانات هيئات المصايد الإقليمية تضطلع بدور أساسي في هذا الخصوص من خلال تنسيق وتقاسم المعلومات والتجارب بين الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك البالغ عددها 53 جهازاً. ورداً على الطلبات الواردة، يتم إضفاء الطابع المؤسسي على استعراضات الأداء للمنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك وإجرائها بوتيرة أكثر انتظاماً. وفي 23 أكتوبر/تشرين الأول 2017، خضعت 15 منظمة إقليمية لإدارة مصايد الأسماك لاستعراضات الأداء، في حين أن ستة منها (الهيئة الدولية لصيانة التونة زرقاء الزعانف في البحار الجنوبية، والهيئة الدولية لصون أسماك التونة في المحيط الأطلسي، وهيئة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي، ومنظمة صيانة أسماك السلمون في شمال الأطلسي، وهيئة مصايد أسماك شمال شرق الأطلسي، و[منظمة مصايد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي]) أجرت أيضاً استعراض ثانياً للأداء، ومن المقرر أن تُجري منظمات أخرى مزيداً من هذه الاستعراضات، من أجل تعزيز مساهمتها في الإدارة المستدامة للموارد.

26- وخلال مؤتمر الأمم المتحدة بشأن التنوع البيولوجي الذي انعقد في المكسيك عام 2016، (مؤتمر الأطراف الثالث عشر لاتفاقية التنوع البيولوجي)، أظهرت المنظمة وشركاؤها كيف تم تعزيز النظر في التنوع البيولوجي، وبخاصة في ما يتعلق بحفظ الأنواع المهددة والموائل الضعيفة، وألقوا الضوء على الجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك والسلطات الوطنية لمصايد الأسماك في تحديث صكوكها الخاصة بالإدارة. ويشمل ذلك عمل مبادرة المحيطات المستدامة التي تهدف إلى تعزيز تقارب الإجراءات من جانب المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك والمنظمات الإقليمية للبحار.

حالة الموارد الوراثية المائية للأغذية والزراعة في العالم

27- لقد سلط النمو الملحوظ في إنتاج تربية الأحياء المائية على الصعيد العالمي الضوء على أهمية جمع المعلومات بشأن الحالة، والاتجاهات والعوامل المحفزة التي تؤثر على الموارد الوراثية المائية، وتستند عليها الإدارة الرشيدة والاستغلال المستدام. وبغية تحسين عملية جمع وتقاسم المعلومات المتصلة بالموارد الوراثية المائية، قامت هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة بتكليف المنظمة بإصدار تقرير عن حالة الموارد الوراثية المائية في العالم للأغذية والزراعة. واثراً الاستعراض الذي أجرته جماعة العمل الحكومية الفنية بشأن الموارد الوراثية المائية للأغذية والزراعة، قُدّم هذا التقرير إلى الدورة الثالثة والثلاثين للجنة مصايد الأسماك للمصادقة عليه. ويستند

التقرير عن حالة العالم بشكل أساسي إلى التقارير القطرية المقدمة إلى المنظمة من قبل أعضائها، والتي تم إدراجها في قاعدة بيانات للتحديث والتحليل الدوريين.

برنامج نانسن لنهج النظام الأيكولوجي في مصايد الأسماك

28- إن المرحلة الخامسة من برنامج نانسن لنهج النظام الأيكولوجي في مصايد الأسماك بعنوان "دعم تطبيق نهج النظام الأيكولوجي في إدارة مصايد الأسماك، مع مراعاة تأثيرات المناخ والتلوث"، وهي شراكة طويلة الأجل بين المنظمة وحكومة النرويج، بدأت أنشطتها بعد احتفال تسمية السفينة الجديدة R/V Dr Fridjof Nansen، وهي السفينة البحثية الوحيدة التي تحمل علم الأمم المتحدة، في مارس/آذار 2017 في أوسلو، النرويج. وقد قامت السفينة منذ ذلك الحين بمسح المياه في 24 بلدًا أفريقيًا. كما غطت أكثر من 30 000 ميل بحري، واستضافت أكثر من 260 عالماً من 25 بلدًا. ويواصل البرنامج جمع المعلومات عن حالة المحيطات، والنظم الأيكولوجية وموارد مصايد الأسماك، فضلاً عن توفير فرص التدريب وبناء القدرات، ودعم التحسينات في نظم إدارة مصايد الأسماك وفقاً لنهج النظام الأيكولوجي لمصايد الأسماك.

29- وخلال فترة السنتين الحالية، واصلت المنظمة إنشاء روابط قوية مع برامج التعليم الجامعي، ضمت مذكرات تفاهم مع جامعة ولاية ميتشيغان (الولايات المتحدة الأمريكية) في ما يتعلق ببناء قدرات مصايد الأسماك الداخلية والتعلم المتقدم، ومع الدروس في الجامعة البحرية العالمية التابعة للمنظمة البحرية الدولية من خلال معهد استدامة المحيطات، من بين برامج قائمة أخرى.

30- وأخيراً، حظي المطبوع الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة: حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم لعام 2016 بكثير من الاهتمام والدعم كبيرين من وسائل الإعلام، وما زال يشكل مصدرًا أساسيًا للبيانات، والمعلومات، والابتكار في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. ومنذ إنطلاقه في يوليو/تموز 2016 حتى أبريل/نيسان 2018، تمّ الدخول إلى هذا التقرير من خلال المنظمة على الإنترنت أكثر من 1 500 مرة في اليوم، وهو أعلى معدل للدخول لأي مطبوع للمنظمة. وبالإضافة إلى ذلك، نُشرت التوقعات الزراعية للفترة 2017-2026 الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة، خلال فترة السنتين، بالإضافة إلى العديد من الوثائق الفنية ومطبوعات أخرى. ويعتمد العديد من هذه المطبوعات على إحصائيات المنظمة بشأن إنتاج وتجارة سلع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية.

ثالثاً- التطورات والاتجاهات العالمية وانعكاساتها على قطاعي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية

31- يشير تقرير المنظمة لعام 2017 بشأن مستقبل الأغذية والزراعة⁵ إلى أن الطلب الزراعي قد يزداد بنسبة 50 في المائة بحلول عام 2050 مقارنةً بعام 2013، نتيجة النمو السكاني ونمو الدخل في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، وهو نمو قد يعجل الانتقال بالنظام الغذائي نحو استهلاك أعلى للبروتين الحيواني. وبالتالي، سيكون من الضروري تحقيق نمو كبير في إنتاج الأسماك والمأكولات البحرية لتأمين الأغذية والتغذية، في سياق محدودية الموارد والآثار البيئية. وتتوقع المنظمة نموًا بنسبة 18 في المائة في إجمالي الإنتاج العالمي من الأسماك بحلول عام 2030، يتأتى بكامله تقريبًا من تربية الأحياء المائية. وأما الدعم المالي والفني لضمان المزيد من النمو في مجال تربية الأحياء المائية، وبخاصة خارج آسيا، ومراقبة الأمراض على نحو أفضل في جميع أنحاء العالم، فيشكّلان شرطين من بين الشروط المسبقة لتحقيق هذا المستوى من النمو.

32- وتهدف خطة عام 2030 للتنمية المستدامة، التي دخلت حيز التنفيذ عام 2016، التطرق إلى التحديات المعقدة التي يواجهها الكوكب اليوم، بما في ذلك الأمن الغذائي والتخفيف من وطأة الفقر، ضمن نهج غير قابل للتجزئة ومتعدد القطاعات. وسيطلب ذلك أن تنظر مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في كامل خطة عام 2030، بطريقة موضوعية ومشاركة بين القطاعات. وتمثل منظمة الأغذية والزراعة وكالة الأمم المتحدة الراعية لإحدى وعشرين مؤشرًا لأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك أربعة مؤشرات للهدف 14. وبوصفها وكالة راعية، من المتوقع أن تضع المنظمة منهجيات، وتساعد البلدان في جمع البيانات ذات الصلة، والتحقق من صحتها والمواءمة بينها وتقدير الجامع الإقليمية والعالمية وإنتاجها لرفع التقارير على المستوى الدولي.

33- وتكتسب المسائل المتصلة بالمحيطات أهمية متزايدة في مؤتمر الأطراف التابع لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، إقرارًا بدورها في تنظيم المناخ وانبعاثات الكربون ونظرًا إلى أنها تشكل مصدرًا حاسمًا للتنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي في كوكبنا. ومن المتوقع أن تستمر المنظمة في السنوات القادمة بالاضطلاع بالدور القيادي الذي أدته في مؤتمري الأطراف الثاني والعشرين والثالث والعشرين في مراكش (2016) وبيون (2017) في خطة العمل العالمية المتعلقة بالمناخ، مع إبراز أهمية تدابير التكيف لضمان المساهمات المستدامة لمصايد الأسماك في الأمن الغذائي وسبل العيش. وبالفعل، فإن حزمة المساعدات لاقتصادات البلدان الأفريقية المطلة على المحيطات في مواجهة تغير المناخ، التي أطلقت خلال مؤتمر الأطراف الثاني والعشرين بالتعاون بين منظمة الأغذية والزراعة، والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي، والشراكة بشأن مسارات المحيطات التي أطلقتها حكومة فيجي خلال مؤتمر الأطراف الثالث والعشرين، سوف تضيفان إلى برنامج المنظمة بشأن تغير المناخ.

34- وفي قرار لقي ترحيبًا كبيرًا خلال مؤتمر الأطراف الثالث والعشرين لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في أكتوبر/تشرين الأول 2017، طلبت الأطراف إلى الجهاز الفرعي المعني بالمشورة العلمية والهيئة الفرعية لتنفيذ المشاركة في معالجة القضايا المتصلة بالزراعة، مع الأخذ بالاعتبار قابلية تأثر الزراعة بتغير المناخ والنهج الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي. ويمكن لهذا

⁵ مستقبل الأغذية والزراعة (منظمة الأغذية والزراعة، روما 2017)

القرار، المعروف باسم عمل كورونيفيا المشترك بشأن الزراعة، إدراج مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في الاستراتيجيات العالمية لمعالجة الأمن الغذائي في سياق تغير المناخ.

35- ولقد اكتسب تعميم التنوع البيولوجي، ومراعاة التنوع البيولوجي في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، مكانة بارزة بشكل كبير منذ اعتماد اتفاقية التنوع البيولوجي عام 1992، وتم تعزيزه بـ "إعلان كانكون بشأن تعميم حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام من أجل تحقيق الرفاهية" خلال مؤتمر الأطراف الـ 13 لاتفاقية التنوع البيولوجي⁶. وأما اعتماد أهداف آيشي من جانب الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في عام 2010، ولا سيما الهدف 6 (مصايد الأسماك) والهدف 11 (إدارة مصايد الأسماك القائمة على المنطقة) يشير إلى مساءلة مصايد الأسماك عن البصمة الكاملة لأنشطتها، ويسهل قياس الإجراءات التي تتخذها البلدان على صعيد تعميم التنوع البيولوجي في سياساتها وتدابيرها المتصلة بالإدارة.

36- وناقشت الجمعية العامة للأمم المتحدة في اجتماعها المنعقد في ديسمبر/كانون الأول 2017 مشروع "صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام (الوثيقة A/72/L.7)؛ واتفقت على عقد مؤتمر حكومي دولي، برعاية الأمم المتحدة، لصياغة نصّ الصك الدولي الملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

37- والخطوط التوجيهية الطوعية للمنظمة لضمان استدامة مصايد الأسماك الصغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر (الخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الأسماك الصغيرة النطاق) والخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني (الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة) كلاهما بمثابة مراجع للحكومة الرشيدة للحيازة. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2017، أعلنت الدورة الثانية والسبعون للجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2022 السنة الدولية لمصائد وتربية الأحياء المائية الحرفية، وسلطت الضوء على أهمية هذا القطاع الفرعي للأمن الغذائي وأمن سبل العيش. وبالفعل، يمكن لحقوق الحيازة أن تدعم الفقراء والضعفاء، وأن تساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

38- وأخيراً، قرّرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية والعشرين إعلان عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات لتحقيق التنمية المستدامة، خلال فترة العشر سنوات التي تبدأ في 1 يناير/كانون الثاني 2021، وذلك من أجل تحفيز التنسيق والتعاون الدوليين في البرامج البحثية والعلمية من أجل إدارة أفضل لموارد المحيطات والمناطق الساحلية، والحدّ من المخاطر البحرية. وتقوم اللجنة الحكومية الدولية لعلوم المحيطات التابعة لليونسكو بإعداد خطة للتنفيذ، بالتشاور مع الدول الأعضاء، وأجهزة الأمم المتحدة، والأوساط العلمية وأصحاب المصلحة المعنيين بالمحيطات، بهدف الوصول إلى خطوات رئيسية في علوم المحيطات لدعم إدارة المحيطات وخدماتها.

رابعاً- المجالات ذات الأولوية في الفترة 2018-2019 وما بعدها

39- وسيسهم العمل الذي سيضطلع به في الفترة 2018-2019 بشكل كبير في تحسين الأمن الغذائي والتغذية (الهدف الاستراتيجي 1)، واستدامة إنتاج مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية (الهدف الاستراتيجي 2)، والصحة الحيوانية والأمن البيولوجي (الهدفان الاستراتيجيان 2 و5)، والحد من الفقر، وظروف العمل اللائقة وسبل كسب العيش والعلاقة بين المناخ والفقر (الهدف الاستراتيجي 3)، وتحسين ممارسات ما بعد الصيد وحماية المستهلك وتجارة الأسماك والحد من الفاقد والمهدر من الأغذية البحرية (الهدف الاستراتيجي 4)، وتأهب المجتمعات الساحلية لمواجهة تغير المناخ والكوارث الطبيعية من خلال التكيف مع آثاره والتخفيف من وطأها (الأهداف الاستراتيجية 2 و3 و5).

40- وسيظل دعم صون الموارد المائية الحية وإدارتها، والموازنة بين الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مجالاً للعمل الشامل ذي أولوية بالنسبة إلى المنظمة. وسوف يشمل هذا جهوداً متسقة لتعزيز تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد والصكوك ذات الصلة، من بين جملة أمور، بما في ذلك الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك الصغيرة النطاق، والخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحياة الأراضي، ومصايد الأسماك والغابات، ونهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك ونهج النظام الإيكولوجي في تربية الأحياء المائية؛ ومكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم والاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء؛ وتوفير سلاسل قيمة مسؤولة من الناحية الاجتماعية؛ وضمان الإدارة الفعالة للمناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية؛ وتسهيل النمو المستدام لتربية الأحياء المائية، من بين جملة أمور.

41- وبالنظر إلى الأهمية العالمية والمتزايدة لتنمية تربية الأحياء المائية على نحو مستدام ومساهمتها المحتملة في الأمن الغذائي والتغذية على الصعيد العالمي، وسبل العيش، وتحقيق مجموعة واسعة من مقاصد أهداف التنمية المستدامة، سيتم توجيه الجهود إلى وضع خطوط توجيهية بشأن أفضل الممارسات في مجال الإنتاج المستدام لتربية الأحياء المائية. وسوف تُستخدم هذه الخطوط التوجيهية الردود على الاستبيان الخاص بمدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد، الذي يجري كل سنتين، وقد تشمل من بين مواضيع أخرى، أطر الحوكمة، والكفاءة والمهدر، والأمن البيولوجي وإمكانية النمو من خلال اعتماد نُهج متكاملة.

42- وسيتمّ الكثير من الأعمال المذكورة أعلاه من خلال الإطار الذي توفّره مبادرة النمو الأزرق التابعة للمنظمة. وعلى المستوى الوطني، ستواصل المنظمة توجيه تنفيذ استراتيجيات النمو الأزرق بالتعاون مع الشركاء في التنمية، مثل حزمة المساعدات لاقتصادات البلدان الأفريقية المطلة على المحيطات في مواجهة تغيّر المناخ التي أطلقت بالتعاون بين منظمة الأغذية والزراعة، والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي، وتطوير حافظة استثمار النمو الأزرق. وبوجه خاص، سوف يعزز مشروع "الأمل الأزرق" المشترك بين الأقاليم والممول من برنامج التعاون التقني المجتمعات الساحلية ويوفّر الفرص لتوليد الدخل من الاستخدام للموارد الساحلية، بما في ذلك إضافة القيمة إلى المنتجات السمكية مع التركيز على الشباب والنساء.

43- وسوف تستفيد المنظمة أيضاً من البرنامج السابع لمرفق البيئة العالمية حيث يتمثل الهدف الرئيسي الأول في مجال تركيزه للمياه الدولية في "تعزيز الفرص الوطنية للاقتصاد الأزرق للحد من التهديدات للمياه البحرية والساحلية" من أجل تطوير، وتعزيز

وتوسيع عمل النمو الأزرق مع التركيز على مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في المناطق الساحلية. وبالإضافة إلى الحصول على موارد مرفق البيئة العالمية، سيتم السعي إلى إقامة الشراكات مع المعاهد مثل أمانة أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ لدعم تنفيذ خطتها الخاصة بالنمو الأزرق.

44- وعلى المستوى العالمي، تستمر الأنشطة المنفذة في موامة مبادرة النمو الأزرق مع المبادرات ذات الصلة بالمنظمات الرئيسية، مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي. وقد رحبت هذه المنظمات بالتعاون مع المنظمة في تحقيق النمو الأزرق/الاقتصاد الأزرق، حيث ستقدم المنظمة منتجات المعرفة مثل معلومات مصايد الأسماك القائمة على العلوم، وتيسير خدمات الإرشاد والخدمات الاستشارية، وبناء القدرات لوضع السياسات ودعم سلسلة القيمة المرعية للتمايز بين الجنسسين وتنفيذ الصكوك الدولية والممارسات الجيدة. ويجري وضع الخطط لإنشاء أمانة شبكة النمو الأزرق لبناء زخم علمي منسق والتشجيع على إقامة المنتدى الأزرق لإشراك القطاع الخاص في نشر النهج الخاصة بالنمو الأزرق.

45- إن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ولا سيما الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة (حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام من أجل التنمية المستدامة) محور اهتمام العديد من أنشطة المنظمة العالمية ولا سيما العديد من الأهداف الأخرى للتنمية المستدامة. وسوف يولى اهتمام خاص إلى المجالات والمؤشرات التي تكون المنظمة راعية لها: استدامة مصايد الأسماك (14-4-1)، تنفيذ الصكوك الدولية الرامية إلى مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم (14-6-1)، مساهمة مصايد الأسماك في الناتج المحلي الإجمالي في الدول الجزرية الصغيرة النامية (14-7-1)، وحماية مصايد الأسماك الصغيرة النطاق (14-ب-1). ومن المتوقع أن يكون التمويل الإضافي ضروريًا لدعم النظم الإحصائية ونظم جمع البيانات اللازمة لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق مقاصد أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة في العديد من البلدان والأقاليم.

46- وأما عملية الأمم المتحدة لوضع صك دولي ملزم قانونًا ضمن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن صون التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام (الوثيقة A/72/L.7)، فسوف يلقى اهتمامًا كبيرًا من المنظمة، بما في ذلك دور الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك، وما إذا كانت المعاهدات القائمة، مثل المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة التابعة للمنظمة عام 2001 يُمكن أن تُعتبر نموذجًا ممكنًا للمناقشات في ما يتعلق بالحصول على الموارد الوراثية وتقاسم منافعتها. وبذلك، ستواصل المنظمة تقديم الدعم إلى المنظمات الإقليمية القائمة لإدارة مصايد الأسماك من أجل تعزيز مساهمتها في الإدارة المستدامة للموارد.

47- وسيواصل عمل المنظمة في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المساهمة في الأهداف الاستراتيجية للمنظمة من خلال العمل الفني المشترك بين القطاعات، بما في ذلك الترويج لمبادئ المنظمة للزراعة المستدامة، ووضع مبادئ التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره للصناعات الساحلية وصناعات المحيطات والمجتمعات المعتمدة عليها، وتعزيز الإدارة القائمة على المنطقة. ويُعتبر التخطيط المكاني بصورة خاصة أساسيًا للإدارة المتكاملة لموارد الأراضي، والمياه والموارد الأخرى بطريقة تراعي احتياجات القطاعات الاقتصادية المتنافسة، وتقلل النزاعات وتدمج الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

48- وفي عام 2019، تعتمزم إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية تنظيم ندوة دولية في منظمة الأغذية والزراعة في روما بشأن الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك: تعزيز التفاعل بين العلوم والسياسة، لعرض الممارسات المستدامة لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في القرن الحادي والعشرين، وإظهار كيفية مساهمة الممارسات المستدامة في الأمن الغذائي والتغذية وفي التخفيف من وطأة الفقر.

49- وأخيراً، ومن خلال عمليات البرمجة الاستراتيجية للمنظمة، ستواصل إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية دمج التوصيات والاقتراحات الواردة من لجنة مصايد الأسماك واللجان الفرعية المنبثقة عنها، مع وضع برنامج العمل والميزانية وفقاً للأهداف الاستراتيجية للمنظمة، ومجالات العمل الإقليمية والوطنية ذات الأولوية.

الملحق 1

المكونات الرئيسية للإطار الاستراتيجي للمنظمة

رؤية منظمة الأغذية والزراعة

عالم متحرر من الجوع وسوء التغذية يساهم فيه الغذاء والزراعة في تحسين مستويات حياة الجميع، وبخاصة من هم أشد فقراً، بطريقة مستدامة اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً.

الأهداف العالمية الثلاثة للأعضاء

- القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية للعمل تدريجياً على بناء عالم يحصل فيه الناس في جميع الأوقات على غذاء كافٍ وآمن ومغذٍ يلبي احتياجاتهم التغذوية وأذواقهم ليعيشوا حياةً ملؤها النشاط والصحة؛
- والقضاء على الفقر ودفع التقدم الاقتصادي والاجتماعي للجميع، بزيادة إنتاج الأغذية، وتحسين التنمية الريفية وسبل المعيشة المستدامة؛
- والإدارة والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، بما في ذلك الأراضي، والمياه، والهواء، والمناخ، والموارد الوراثية، لصالح أجيال الحاضر والمستقبل.

الأهداف الاستراتيجية

- (1) المساهمة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية
- (2) جعل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك أكثر إنتاجية واستدامة
- (3) الحد من الفقر في الريف
- (4) تمكين نظم زراعية وغذائية أكثر شمولاً وكفاءة
- (5) زيادة قدرة سبل العيش على الصمود أمام التهديدات والأزمات

الهدف الإضافي

- (6) الجودة الفنية والإحصاءات والمواضيع المشتركة (تغير المناخ والمساواة بين الجنسين والحوكمة والتغذية)

الوظائف الأساسية

- (1) تيسير ودعم عمل البلدان في وضع وتنفيذ الصكوك المعيارية ووضع المواصفات مثل الاتفاقات الدولية ومدونات السلوك والمواصفات التقنية وغير ذلك
- (2) تجميع البيانات والمعلومات وتحليلها ورصدها وتحسين فرص الحصول عليها في المجالات ذات الصلة باختصاصات المنظمة
- (3) تيسير وتعزيز ودعم الحوار من أجل السياسات على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية
- (4) إسداء المشورة ودعم تنمية القدرات على المستويات القطرية والإقليمية لتنفيذ ورصد وتقييم السياسات والاستثمارات والبرامج القائمة على الأدلة
- (5) أنشطة المشورة والدعم التي تجمع المعارف والتكنولوجيات والممارسات الجيدة وتنشرها وتحسن من تطبيقها في مجالات اختصاص المنظمة
- (6) تيسير إقامة الشراكات، في مجالات الأمن الغذائي والتغذية والزراعة والتنمية الريفية، بين الحكومات وشركاء التنمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص
- (7) الدعوة والاتصال على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية في مجالات اختصاص المنظمة.